

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

الإجراءات المتخذة دعماً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الفترة 2015-2020

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدم من ألمانيا

أولاً - مقدمة

1 - تدأب ألمانيا في تعزيز مبادئ وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الالتزامات المتعهد بها في إطار المعاهدة وركائزها الثلاث، فضلاً عن خطة العمل لعام 2010 المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2010. ولهذا الغرض، تنتهج ألمانيا، علاوة على التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة، سياسة الانخراط السياسي الشامل في الجهود والمبادرات ذات الصلة بالمعاهدة، مستندة في ذلك إلى دعم مالي كبير. وألمانيا مقتنعة بأن التقدم نحو التنفيذ الكامل لأهداف المعاهدة - ولا سيما الحيلولة بفعالية دون انتشار الأسلحة النووية وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية - يتطلب التزاماً متعدد الأطراف يتسم بالمصادقية والاستدامة والشمول من قِبل جميع الدول الأطراف بشأن جميع جوانب المعاهدة.

2 - وتتجه جهود ألمانيا باستمرار نحو تحقيق خطوات عملية ملموسة باتجاه تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، على النحو المبين في خطة عمل المعاهدة لعام 2010؛ وتعزيز ومواصلة الحوار المجدي مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي؛ وتمكين وتنفيذ إرساء الأسس التقنية لنزع السلاح النووي، في مجالات تشمل - دون حصر - التحقق من نزع السلاح النووي؛ والإسهام في تخفيض المخاطر النووية وبناء الثقة وتيسير المزيد من تخفيضات الترسانات النووية؛ والتفاعل



على جميع الأصعدة بشأن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبناء قدرات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجال التحقق؛ والانخراط الدبلوماسي في التغلب على الجمود في المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ والتفاعل بنشاط واستمرارية في أزمات الانتشار النووي، بوسائل من بينها على سبيل المثال لا الحصر التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة وإبرامها والعمل على تنفيذها تنفيذاً كاملاً والإبقاء عليها، وضمان كل من التنفيذ الواجب للجزاءات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن والدعم النشط للجهود الدبلوماسية الرامية إلى إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية على نحو كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه؛ والتقوية التراكمية لمعايير الضمانات وتعزيز تطبيقها على الصعيد العالمي؛ وتعزيز التعاون بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية خارج مجال توليد الطاقة النووية؛ وضمان أعلى معايير الأمن والأمان النوويين؛ والتواصل مع الشباب وتعزيز التثقيف النووي وتقوية ودعم شبكات المجتمع المدني والخبرات الأكاديمية والمشاريع المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ثانياً - نزع السلاح النووي

1 - الانخراط السياسي في المنتديات المتعددة الأطراف

تفعيل الدبلوماسية: مجلس الأمن ومبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي

3 - بادرت ألمانيا، بصفتها عضواً في مجلس الأمن خلال عامي 2019 و 2020، إلى عقد اجتماعين للمجلس دعماً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أحدهما في عام 2019 والآخر في عام 2020، فأعادت بذلك النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي إلى عناية المجلس تمهيداً للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (انظر A/75/283). وأعقب كلاً من الاجتماعين بيان صحفي متفق عليه بين أعضاء المجلس يؤكد مجدداً القيمة الثابتة للمعاهدة ولجميع التزاماتها بعد 50 عاماً من بدء نفاذها واستعداد أعضاء المجلس لتعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

4 - ودعا وزير خارجية ألمانيا، هايكو ماس، ووزيرة خارجية السويد، آن ليندي، نظرائهما إلى الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي وبشأن معاهدة عدم الانتشار، الذي عُقد في برلين في 25 شباط/فبراير 2020. وأفضى الاجتماع إلى اعتماد إعلان سياسي في الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة و 22 نقطة انطلاق للنهوض بنزع السلاح النووي، وقُدِّم ذلك الإعلان لاحقاً إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة كوثيقة عمل. وعُرضت وثائق ترمي إلى إحياء الزخم السياسي لنزع السلاح النووي على الأوساط المعنية بالمعاهدة لكي تشارك في تبنيها. وأعرب عدد من الدول الأطراف في المعاهدة عن تأييد الوثائق أو الاصطفاف معها. وعقدت مبادرة استكهولم اجتماعاً وزارياً للمتابعة عن طريق مكالمة فيديو في 9 حزيران/يونيه 2020 بغرض تكيف أنشطة المجموعة في ضوء إرجاء مؤتمر الاستعراض بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتأييداً للرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي، غوستافو زلوفنن، الذي حضر الاجتماع.

تولي المسؤولية: منسقة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح والرئاسة المشتركة للمؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

5 - تضطلع ألمانيا بمسؤوليتها بصفتها منسقة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح للفترة 2015-2018. والمبادرة هي بمثابة مجموعة أقاليمية ملتزمة بتنفيذ خطة عمل المعاهدة لعام 2010. وأسهمت عدة اجتماعات على مستوى كبار المسؤولين في برلين في إعادة تنشيط دور المبادرة كمجموعة رئيسية داخل الأوساط المعنية بالمعاهدة. وقدمت المبادرة عدة مقترحات لتنفيذ الإجراءات الواردة في خطة العمل لعام 2010 وتفاعلت باستمرار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تنفيذها، ولا سيما بشأن تعزيز شفافية الترسانات النووية وتحسين تقديم التقارير المنتظمة. وعلاوة على تبادل وجهات النظر بانتظام مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، عقدت المبادرة جلسات حوار مع مجموعات أخرى داخل الأوساط المعنية بالمعاهدة، مثل حركة عدم الانحياز واتلاف الخطة الجديدة. وركزت أعمال المبادرة أيضاً على سبل تعزيز دورة استعراض المعاهدة. واجتمعت المبادرة في نيويورك على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر 2017 وفي ناغويا باليابان في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حيث اعتمدت بياناً وزارياً في كل مناسبة.

6 - وتعزز ألمانيا بشكل نشط ومستمر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتقدم دعماً كبيراً للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واعتباراً من المؤتمر الحادي عشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في 25 أيلول/سبتمبر 2019، الذي تشارك في رئاسته وزير خارجية ألمانيا، هايكو ماس، ووزير خارجية الجزائر، صبري بوقدوم، تولت ألمانيا الرئاسة المشتركة، مع الجزائر، للمؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة في الفترة من عام 2019 إلى عام 2021 (انظر الفقرات 22-27).

إرساء الأساس: التحقق من نزع السلاح النووي ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي

7 - قامت ألمانيا، بوصفها عضواً نشطاً في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفي شراكة وثيقة مع فرنسا، بتيسير إحراز تقدم ملموس في وضع إجراءات قوية للتحقق من نزع السلاح النووي مانعة للانتشار ومتاحة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، إضافة إلى تنظيم تمرين عملي فرنسي - ألماني اسمه NuDiVe في جولييتش بألمانيا، في أيلول/سبتمبر 2019 (انظر الفقرات 13-21). وإجمالاً، أنفقت ألمانيا قرابة 4,5 ملايين يورو دعماً للتحقق من نزع السلاح النووي - الذي يشكل أساساً لا غنى عنه لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

8 - وضمن إطار مبادرة الولايات المتحدة لتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، اضطلعت ألمانيا، بالاشتراك مع فنلندا، بمسؤولية الرئاسة المشتركة للفريق العامل المعني بتخفيض المخاطر. وهدف الجهود هو إنشاء برنامج عمل مشترك يرمي إلى وضع تدابير قابلة للتنفيذ من أجل الحد من المخاطر النووية، ونزع فتيل التوترات، وإعادة بناء الثقة، مما يُحسِّن بيئة التخفيضات المقبلة للترسانات النووية. ولهذا الغرض، عرضت ألمانيا وفنلندا مشروع برنامج عمل بشأن الحد من المخاطر على الدول المشاركة.

تحفيز التفكير بشأن المزيد من التخفيضات: لجنة التخفيضات العميقة

9 - في عام 2013، أنشأت ألمانيا لجنة التخفيضات العميقة، التي ترمي إلى التغلب على الجمود في نزع السلاح النووي. ولجنة التخفيضات العميقة هي لجنة ثلاثية الأطراف تضم خبراء من الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا، ويتولى تنسيقها معهد بحوث السلام والسياسة الأمنية بجماعة هامبورغ، ورابطة تحديد الأسلحة، ومعهد بريماكوف للاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، مع الدعم النشط من قبل وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية ومدينة هامبورغ الهانزية الحرة. وتشكل اللجنة، بصيغتها الثلاثية الأطراف الفريدة، قطاعاً عرضياً لمصالح القوتين النوويتين الرئيسيتين ودولة غير حائزة للأسلحة النووية منخرطة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

10 - وتتناول لجنة التخفيضات العميقة العقبات الرئيسية أمام تخفيض ترسانات الأسلحة النووية وتطور المفاهيم اللازمة للتغلب على التحديات الراهنة أمام المزيد من التخفيضات الكبيرة. ومن خلال عدد من حلقات العمل والتقارير، توفر اللجنة خيارات سياسية وتوصيات محددة لصناع القرار والجمهور بشأن تحديد الأسلحة النووية والتقليدية، وبذلك تسهم في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى النهوض بنزع السلاح النووي.

استمرار الانخراط في مؤتمر نزع السلاح والتواصل مع الأوساط النووية الأوسع

11 - تدعم ألمانيا بنشاط، بصفتها عضواً في مؤتمر نزع السلاح، إنشاء هيئة فرعية للتعامل مع نزع السلاح النووي ضمن سياق برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن. وتدعو ألمانيا باستمرار إلى اعتماد المؤتمر لبرنامج عمل من شأنه كفالة تنفيذ هذا الإجراء، وتدعم المقترحات والمفاوضات الجارية لهذا الغرض. وفي عام 2017، حازت ألمانيا رئاسة كل من الفريق العامل الفرعي المعني بالضمانات الأمنية السلبية والفريق العامل الفرعي المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (انظر الفقرات 28-31). وفي عام 2018، رأت ألمانيا الهيئة الفرعية لمؤتمر نزع السلاح المعنية بالضمانات الأمنية السلبية، وانخرطت ألمانيا لسنوات عديدة في المضي قدماً بالمناقشات بشأن الضمانات الأمنية السلبية في كل من مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى. ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأنه من الممكن أن تؤدي إعادة تأكيد الضمانات الأمنية السلبية وتشييدها وإضفاء الطابع الرسمي عليها إلى تحسين كبير للبيئة الأمنية، والإسهام في زيادة الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتيسير نزع السلاح النووي. ومن أجل تحقيق فهم أفضل وتحديد المداخل المحتملة نحو المضي قدماً بالمسألة، حافظت ألمانيا على تبادل وجهات النظر مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما فرنسا.

12 - وعززت ألمانيا جهودها السياسية بالتواصل مع الأوساط النووية الأوسع والتمكين من حدوث أوجه تبادل مع المجتمع المدني والخبراء من الأوساط الأكاديمية. ومنذ عام 2015، أنفقت ألمانيا حوالي 1,7 مليون يورو على المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل والدراسات الأكاديمية الجارية على المسار 1-5. وعلاوة على ذلك، مولت ألمانيا أنشطة التثقيف والبحوث في المجال النووي بمبلغ 2,3 مليون يورو.

2 - التحقق من نزع السلاح النووي

الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي

13 - شاركت ألمانيا بنشاط في أعمال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي منذ استهلالها في عام 2015، وشملت هذه المشاركة ثلاثة خبراء وطنيين بارزين. وتسعى الشراكة، التي جمعت بين نحو 30 طرفاً، من الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية، إلى تحسين فهم التحديات والمسائل التقنية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح ووضع حلول محتملة لمواجهة تلك التحديات.

14 - وجرت أعمال الشراكة على مرحلتين متكاملتين وتراكميتين. ففي المرحلة الأولى، في الفترة من عام 2015 إلى عام 2017، انصب التركيز على التحقق من التفكيك الفعلي لسلاح نووي وعلى المسائل المفاهيمية، بينما جرى في المرحلة الثانية، في الفترة من عام 2018 إلى عام 2019، تحديد التكنولوجيات والإجراءات التي يمكن تطبيقها في جميع مراحل دورة حياة تفكيك الأسلحة النووية ووضعها موضع الاختبار في سلسلة من التمارين العملية وعروض البيان العملي للتكنولوجيا. وفي المرحلة الثالثة، من عام 2020 إلى عام 2025، ستوسع الشراكة عملها الملموس "من الورق إلى الممارسة"، الذي يتضمن مناقشات قائمة على سيناريوهات، وتمارين عملية.

15 - وفي آذار/مارس 2017، استضافت ألمانيا في برلين اجتماعاً مشتركاً مدته ثلاثة أيام للأفرقة العاملة الثلاثة التابعة للشراكة والمعنية، على التوالي، بأهداف الرصد والتحقق، وعمليات التفكيك في المواقع، والتحديات والحلول التقنية. ورُكِّز الاجتماع على جوانب عدة معقدة ومنطوية على تحديات تكنولوجية تتصل بالرصد والتفتيش في عملية تفكيك للأسلحة النووية على الصعيد الوطني. واغتمت وزارة الخارجية الاتحادية الفرصة التي أتاحتها وجود خبراء التحقق من نزع السلاح النووي لاطلاع البرلمانين الألمان والجمهور الألماني على العمل القيم الجاري في إطار الشراكة.

تمرين فرنسي - ألماني مشترك للتحقق من نزع السلاح النووي

16 - سيكون نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، عاملاً فعالاً في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية في نهاية المطاف والمساعدة في بناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وبين هذه الدول والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

17 - وخلال المرحلة الثانية من أعمال الشراكة، اشتركت ألمانيا وفرنسا في قيادة تمرين تقني شامل متعدد الأطراف اسمه NuDiVe للتحقق من نزع السلاح النووي. وكان هذا التمرين نتيجة لحوار موسع بين فرنسا، وهي دولة حائزة للأسلحة النووية، وألمانيا، وهي دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وبالتالي فقد عزز الفهم والتوقعات وجهات التنسيق في كلا البلدين وأسهم كمثال لكيفية تعزيز الثقة بين دولة حائزة للأسلحة النووية ودولة غير حائزة للأسلحة النووية.

18 - وفي تمرين دام أسبوعاً واحداً في أيلول/سبتمبر 2019، جمعت العملية NuDiVe 22 مشاركاً من 13 دولة في مركز جولييتش للبحوث (Forschungszentrum Jülich) في ألمانيا. وكان هذا هو التمرين الدولي الأول للتحقق من نزع السلاح النووي الذي نفذت فيه عملية محاكاة جرى فيها تفكيك سلاح نووي وهمي. ومن أجل جعل التمرين يتسم بأقصى قدر من الواقعية مع الامتثال في الوقت نفسه للمعاهدة ولأحكام

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استُخدم مصدر إشعاعي بديل للمواد المشعة للقيام بإجراءات التفتيش. وبهذه الطريقة، احترمت بالكامل التزامات عدم الانتشار والسلامة والأمن، فضلاً عن قيود الأمن الوطني.

19 - ووفر تمرين NuDiVe ثقة كافية بشأن عدم تسريب مواد نووية أثناء عملية تفكيك رأس حربي نووي ضمن نظام نزع السلاح المتصل بالمعاهدة. وأثبت أنه يمكن الحفاظ على سلسلة الحفظ أثناء خطوة التفكيك وبعدها بطريقة تعزز الثقة في نظام التحقق من نزع السلاح النووي وفعاليتيه. وقد عزز التمرين بالتالي فهمنا الجماعي لبناء نظم تحقق فعالة، ومن ثم تيسير عمل المفاوضين المقبلين لاتفاقات تحديد الأسلحة.

فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي

20 - في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، صوتت ألمانيا لصالح القرار 67/71 بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، الذي أنشئ بموجبه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي الذي ضم 25 مشاركاً وأنيطت به مهمة النظر في دور التحقق في إحراز تقدم في نزع السلاح النووي. واجتمع الفريق في جنيف في عامي 2018 و 2019 لما مجموعه ثلاث دورات مدة كل منها خمسة أيام. وشاركت ألمانيا بنشاط في الفريق بخبير قام بعرض ورقة معلومات أساسية شاملة عن الجوانب الرئيسية للتحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك التعريف، والمبادئ العامة، والنطاق، والأساليب، والترتيبات المؤسسية، والاعتبارات القانونية. واختتم الفريق عمله بتقرير اعتمد بتوافق الآراء أوصى بمواصلة العمل وحدد سبل العمل التي يمكن اتباعها في المستقبل.

21 - وفي الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، صوتت ألمانيا مرة أخرى لصالح إنشاء فريق جديد يضم 25 مشاركاً مكلفين باستكشاف المسائل المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي. وألمانيا مستعدة لمواصلة المشاركة في هذا العمل، الذي سيجري في عامي 2021 و 2022.

3 - وضع حد نهائي للتجارب النووية

22 - كانت ألمانيا من بين أوائل البلدان (الدولة التاسعة عشرة) التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 20 آب/أغسطس 1998. ومنذ ذلك الوقت، كانت ألمانيا مؤيدة بقوة للتجديد ببدء نفاذ المعاهدة. وعلى الرغم من أن القاعدة المنصوص عليها في المعاهدة لها أثر بحكم الواقع، فإن ألمانيا ترى أن بدء النفاذ وحده هو الذي سيضع حداً ملزماً قانونياً وقابلاً للتحقق منه لجميع التجارب النووية.

23 - وتولت ألمانيا، بصفتها رئيساً مشاركاً مع الجزائر للمؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة في 25 أيلول/سبتمبر 2019، رئاسة المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة في الفترة من عام 2019 إلى عام 2021. وجرى التفاوض على الإعلان الختامي في ظل القيادة المشتركة لألمانيا بتوافق الآراء في المؤتمر الحادي عشر. وستواصل ألمانيا، بصفتها رئيساً مشاركاً للمؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة، تعزيز بدء نفاذ المعاهدة من خلال برنامج عمل شامل.

24 - وتواصل ألمانيا التشديد على أهمية بدء النفاذ على جميع الأصعدة وتحث على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، لا سيما من قبل الدول المتبقية المدرجة في المرفق الثاني، وذلك في اجتماعات رفيعة المستوى وبيانات علنية، بما في ذلك على أعلى مستوى سياسي، وفي المننديات المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن.

25 - وفي كل عام، تشارك ألمانيا في تقديم قرار الجمعية العامة في اللجنة الأولى الذي يشدد على الأهمية الأساسية للمعاهدة في سياق الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وتدعو إلى بدء نفاذه دون مزيد من التأخير. وتؤيد ألمانيا، بصفتها عضواً في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، جميع البيانات التي تشجع على بدء نفاذ المعاهدة وإكسابها الطابع العالمي. وأيدت ألمانيا بقوة، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، جميع بيانات الاتحاد الأوروبي ومواقفه وتبرعاته وأنشطة التواصل التي يضطلع بها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، استضافت ألمانيا في وزارة الخارجية الاتحادية في برلين اجتماعاً مع فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي أسسه الأمين التنفيذي لاسينا زربو في عام 2013.

26 - وألمانيا عضو في مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ أيار/مايو 2013 وتشارك بانتظام في الاجتماعات الوزارية الثانية للمجموعة على مستوى وزير الخارجية. وألمانيا ممثلة أيضاً في فريق الشخصيات البارزة بالأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السفير وولفغانغ هوفمان، وهي رئيسة الفريق العامل بآء المعني بشؤون التحقق (2015-2020).

27 - وتستضيف ألمانيا خمس محطات رصد كجزء من نظام الرصد الدولي: محطات للرصد الزلزالي، ومحطتين للرصد دون السمي، ومحطة لرصد النويدات المشعة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، افتُتحت محطة النويدات المشعة RN-33، الواقعة على مقربة من فريبورغ، رسمياً بعد تحديثها. وإضافة إلى ذلك، تخضع المحطة السيزمية الأولية PS-19، قرب فريبورغ، لتحديث كامل. وتساعد ألمانيا بنشاط أعمال اللجنة التحضيرية عن طريق توفير التمويل لمشاركة الخبراء من البلدان النامية في الاجتماعات التقنية وعن طريق الاستضافة المنتظمة لمارين التأهب الخاصة بالمركز الوطني للبيانات. وتوفر ألمانيا أيضاً الخبراء الوطنيين لتطوير وتجريب عمليات التفتيش في المواقع. وتدعو ألمانيا بانتظام الدول الموقعة للمعاهدة إلى سداد الاشتراكات بالكامل وفي الوقت المحدد. ومن خلال الاتحاد الأوروبي، تقدم ألمانيا تبرعات كبيرة لمواصلة تحسين نظام التحقق التابع للمعاهدة.

4 - وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية

28 - يُشكّل بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إحدى أولويات ألمانيا على الطريق نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وكثفت ألمانيا تفاعلاتها في الدعوة إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وضغطت بقوة من أجل بدء المفاوضات على مثل تلك المعاهدة.

29 - ومن أجل التغلب على الجمود الطويل في المناقشات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ومن أجل ضخ زخم جديد في العملية، اشتركت ألمانيا، إلى جوار كندا وهولندا، في تقديم قرار للجمعية العامة في عام 2016 استُهلّت بموجبه عملية جديدة من الجهود الدبلوماسية نحو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ودعا القرار، الذي اعتمد مع وجود صوت معارض واحد فقط، إلى إنشاء فريق خبراء تحضيري رفيع المستوى معني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يرمي إلى صياغة توصيات بتوافق الآراء بشأن العناصر الملموسة والموضوعية لمعاهدة مقبلة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. واجتمع فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى، المكوّن من 25 دولة تشمل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، مرتين، في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2017 وفي أيار/مايو 2018. وشاركت ألمانيا بنشاط في عملية فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى: مفاهيمياً، عن طريق عرض أوراق عمل وأوراق مفاهيمية متنوعة تركز على مسألة التحقق، ومالياً، عن طريق رعاية

مشاركة وأعمال الخبراء الألمان. وإضافة إلى ذلك، نظمت ألمانيا إحاطات رمت إلى تعزيز معرفة وفهم مضمون وعملية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويقدم التقرير النهائي لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعتمد بتوافق الآراء توصيات عن العناصر الموضوعية لمعاهدة مقبلة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، تشمل التعاريف المحتملة، والنطاق، والتحقق، والترتيبات القانونية والمؤسسية. وفي عام 2018، وفي قرار بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية شاركت في تقديمه ألمانيا وكندا وهولندا واعتمد بأغلبية كاسحة من 182 دولة، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إيلاء الاعتبار الواجب لتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى، بما في ذلك مواصلة النظر في تدابير بناء الثقة، ودعت إلى البدء الفوري في المفاوضات بشأن المعاهدة.

30 - وقد أرسى أعمال فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى الأساس لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والهدف الآن هو التحرك بسرعة نحو المفاوضات بشأن المعاهدة. وفي عام 2019، قدمت ألمانيا وكندا وهولندا مرة أخرى مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل إبقاء المعاهدة في صدارة جدول أعمال تحديد الأسلحة في الأمم المتحدة.

31 - وتشجع ألمانيا الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاضطلاع بمسؤوليتها الخاصة والقيام بدور قيادي في التغلب على الجمود القائم. ولذلك عرضت ألمانيا، بالاشتراك مع هولندا وكندا وأستراليا، مقترحات ملموسة إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن من أجل تعزيز انخراط الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية المعاهدة. ولا تزال ألمانيا مقتنعة بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية المقبلة بشأن نزع السلاح النووي وسيقدم إسهاماً علمياً هاماً في بلوغ أهداف كل من عدم الانتشار ونزع السلاح.

ثالثاً - عدم انتشار الأسلحة النووية

5 - المشاركة النشطة في التعامل مع أزمات الانتشار

خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن إيران

32 - ألمانيا ملتزمة بضمان عدم تطوير إيران أسلحة نووية أو امتلاكها لها. وقد ساهمت ألمانيا، إلى جانب شريكاتها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا والمملكة المتحدة، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وكذلك مع الصين وروسيا والولايات المتحدة، في المفاوضات التي توجت في 14 تموز/يوليه 2015 بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع في قراره 2231 (2015). ونص الاتفاق على فرض قيود تقنية مشددة متعلقة بالمجال النووي، مقرونة بأقوى نظام للتحقق النووي في العالم، تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل ضمان الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي.

33 - وقدمت ألمانيا، منذ عام 2014، إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعماً مالياً تجاوزت قيمته 5 ملايين يورو، بهدف ضمان فعالية التحقق من الالتزامات النووية التي وافقت عليها إيران بموجب خطة العمل المشتركة، التي أصبحت تسمى لاحقاً خطة العمل الشاملة المشتركة، ورصدها. وساهمت ألمانيا بنشاط وبشكل كبير في أعمال خطة العمل الشاملة المشتركة بجميع أشكالها.

34 - وبذلت ألمانيا وشريكاتها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، إذ ووجهت بانسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من خطة العمل الشاملة المشتركة في 8 أيار/مايو 2018، الذي أسفنا له، جهوداً كبيرة بهدف الحفاظ على الاتفاق ومواصلة تنفيذه بالكامل. وحافظت بلدان مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي على استمرار رفع العقوبات بما يتماشى مع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وشرعت البلدان الأعضاء في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث في بذل جهود طوعية إضافية تتجاوز التزاماتها من أجل ضمان الحفاظ على المبادلات التجارية المشروعة مع إيران. وعلاوة على ذلك، أكدت البلدان الأعضاء في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث في مناسبات عديدة على ضرورة مواصلة إيران تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة شفافة وكاملة وفي الوقت المناسب.

35 - ورداً على إلغاء إيران التدريجي المنهجي للالتزامات النووية الرئيسية، بداية من تموز/يوليه 2019، شرعت البلدان الأعضاء في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، في كانون الثاني/يناير 2020، في العمل بآلية تسوية المنازعات الخاصة بخطة العمل الشاملة المشتركة بهدف إيجاد طريقة دبلوماسية لحل أزمة الخطة وصون منافع عدم الانتشار التي يتيحها الاتفاق. ويبقى هدفنا الرئيسي هو الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة إيران إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب الخطة.

36 - وعلاوة على ذلك، تشعر ألمانيا بالقلق إزاء التقدم المستمر لبرنامج إيران للقذائف، وتؤيد العمل من أجل وضع إطار متفاوض عليه لمعالجة هذه المسألة. وتجري إيران، منذ عام 2015، بشكل متكرر أنشطة تتعلق بالقذائف التسيارية، من قبيل تجارب وعمليات إطلاق استُخدمت فيها تكنولوجيا القذائف التسيارية المعدّة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، وهو ما لا يتفق، بالتالي، مع قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وعلاوة على ذلك، دعت ألمانيا إيران مراراً إلى وقف عمليات نقل تكنولوجيا القذائف إلى المنطقة التي قد تشكل انتهاكاً لقرار المجلس 2231 (2015) وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، مثل القرار 1540 (2004) الذي يحظر توفير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه

37 - ترى ألمانيا أن برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، ومساعدتها الرامية إلى امتلاك قدرة ردع نووي، يشكلان تهديداً خطيراً للنظام النووي العالمي ولمعاهدة عدم الانتشار. وتشير ألمانيا إلى أن المجتمع الدولي لم يعترف قط بخروج كوريا الشمالية المعلن من جانبها من المعاهدة في عام 2003. وفي ظل هذه الخلفية، فإن ألمانيا ملتزمة بنزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، على النحو المنصوص عليه في قرارات شتى لمجلس الأمن. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، دأبت ألمانيا، بالتعاون الوثيق مع شركائها الدوليين والأوروبيين، على دعوة كوريا الشمالية إلى الدخول في مفاوضات مجدية تقضي إلى تفكيك برنامجها للأسلحة النووية، وداومت على إدانة جميع تجارب كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية.

38 - وفي ظل انتهاكات كوريا الشمالية المستمرة للقانون الدولي، ساهمت ألمانيا بنشاط في مواصلة الضغط من خلال العقوبات لحمل كوريا الشمالية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وشملت تلك الجهود، في جملة أمور، بذل المساعي، وعقد مؤتمرات إقليمية، وحلقات عمل ثنائية مع بلدان في جنوب شرق آسيا وغيرها، من أجل تعزيز قدراتها في مجال تنفيذ الجزاءات. في 1 كانون الثاني/يناير 2019، تولت ألمانيا، في إطار عضويتها في مجلس الأمن، رئاسة لجنة العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية.

39 - وفي حال التوصل إلى اتفاق مع كوريا الشمالية بشأن نزع السلاح النووي، فإن ألمانيا مستعدة لتعبئة خبرتها بشأن دورة الوقود على طول مسار التخصيب وإتاحتها لأغراض التحقق. وعلاوة على ذلك، في حال التوصل إلى اتفاق، فإن ألمانيا تعتقد أنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تضطلع بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وقد قدمت، بالتالي، للوكالة مساهمات خارجة عن الميزانية من أجل الحفاظ على مستوى استعداد فريقها المعني بكوريا الشمالية وتعزيزه.

6 - تعزيز الضمانات، وتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية

40 - إن ألمانيا ملتزمة التزاماً تاماً باحترام وتنفيذ الالتزامات التي تقضي بها معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي. ويسهم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل أساسي في كفاءة تحقيق أهداف عدم الانتشار تلك على نحو يمكن التحقق منه. ويكون التحقق على أفضل نحو من عدم تسريب المواد النووية، وعدم وجود مواد نووية غير معلنة أو أنشطة ذات صلة بالمجال النووي، ممكناً في الدول التي لديها اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي. ولذلك، فإن تطبيق اتفاق الضمانات الشاملة، بالاقتران بالبروتوكول الإضافي، يعتبر معيار التحقق الدولي الحالي.

41 - وتطبق ألمانيا ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع الأنشطة النووية والمواد النووية في ألمانيا استناداً إلى اتفاق الضمانات الشاملة لعام 1977 وإلى البروتوكول الإضافي، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2004. وبالتعاون مع الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، تجري عمليات التفتيش المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتظام وتستفيد من تيسير السلطات الألمانية المختصة بشكل كامل. وخلال أزمة مرض كوفيد-19 لعام 2020، ضمنت الحكومة الاتحادية وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بشكل مستمر إلى المرافق النووية الألمانية، على النحو المطلوب.

42 - وتعمل ألمانيا بنشاط لأجل إضفاء الطابع العالمي على معيار التحقق الحالي في جميع أنحاء العالم، وهي تدعو جميع الدول التي لم تبرم بعد اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء، وأن تنفذ تلك الاتفاقات مؤقتاً ريثما تدخل حيز النفاذ. وتشجع ألمانيا بقوة الدول التي لديها بروتوكول للكميات الصغيرة على تعديله دون تأخير أو إلغائه وتطبيق اتفاق الضمانات الشاملة بالكامل. وتثار هذه النقاط بانتظام في الإعلانات الوطنية وإعلانات الاتحاد الأوروبي في محافل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك في المشاورات الثنائية، حسب الاقتضاء. إلى جانب ذلك تعمل ألمانيا، بوصفها عضواً في مجموعة "أصدقاء البروتوكول الإضافي" غير الرسمية التي ترأسها اليابان، مع أعضاء آخرين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تعزيز التطبيق العالمي للبروتوكول الإضافي ومواصلة تعزيز الضمانات في جميع أنحاء العالم.

43 - وألمانيا متمسكة على نحو تام بالوفاء بالالتزامات التي تُوجبها المعاهدة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي. ويشمل ذلك تقديم دعم قوي من أجل ضمان سلامة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المهم أن تعالج مسائل الضمانات وتوضح في الوقت المناسب وبطريقة كاملة. وتؤيد ألمانيا تأييداً كاملاً ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. ويتطلب ذلك تعاوناً سريعاً وكاملاً مع الوكالة من جانب الدول المعنية، بما في ذلك من خلال منحها إمكانية الوصول التي تطلبها، وفقاً للالتزامات السارية المتعلقة بالضمانات.

44 - وقد دأبت ألمانيا على تأكيد هذا الالتزام في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي المؤتمر العام للوكالة. ويشمل ذلك الضمانات في سوريا وإيران، إلى جانب حالة كوريا الشمالية. وللتمكن من استمرارية

تطبيق الضمانات في جميع أنحاء العالم خلال أزمة مرض كوفيد-19 في عام 2020، عملت ألمانيا بنشاط على تيسير حرية تنقل مفتشي الوكالة وموظفيها عبر الأراضي الألمانية في جميع الأوقات. وتدعم ألمانيا الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التطبيق الفعال والكفؤ للضمانات. وفي ذلك السياق، نشي ألمانيا على التقدم الذي أحرزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع وتنفيذ النهج المتبع على مستوى الدول.

45 - وتدفع ألمانيا رابع أكبر مساهمة سنوية في الميزانية العادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم ألمانيا تبرعات كل سنة لأهداف من بينها دعم أنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات. ومنذ عام 2015، أنفقت ألمانيا 3,4 ملايين يورو لتجديد وتحديث مختبر التحليل الخاص بالضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سابرسدورف (مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية).

46 - ومبكرًا في عام 1978، أنشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية ألمانيا الاتحادية رسميًا البرنامج المشترك المعني بالتنمية التقنية وزيادة تحسين ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يشار إليه أيضًا باسم برنامج الدعم الألماني. ويتمثل الهدف العام في التعاون مع الوكالة في تطوير أحدث الأساليب والتقنيات، وضمان تنفيذها، وتوفير التدريب، ومشورة الخبراء، والاستشارات بشأن مسائل الضمانات، وتوفير خبراء أو موظفين فنيين مبتدئين لفائدة موظفي الوكالة بدون تكلفة. وبشكل التعاون مع برامج الدعم الأخرى للدول الأعضاء، ومع برنامج الاتحاد الأوروبي للدعم ومع المنظمات الدولية في تعزيز تقنيات وأساليب الضمانات، جزءًا من برنامج دعم الدول الأعضاء الألماني الذي يهدف إلى النهوض بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبفضل خبرة تتجاوز 40 سنة في البحث والتطوير في مجال الضمانات، ومع وجود شبكات البحث المناسبة، ستواصل ألمانيا دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

47 - وإجمالاً، قدمت ألمانيا الدعم لإدارة الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مالياً وبمساهمات عينية، بما في ذلك تجديد مختبرات التطبيقات النووية، بما قدره حوالي 8,5 ملايين يورو منذ عام 2015، وذلك فوق دعم أنشطة تلك الإدارة المتعلقة بإيران (انظر أعلاه).

7 - ضوابط التصدير الفعالة

48 - إن ألمانيا مقتنعة بأن ضوابط التصدير ذات أهمية قصوى في الضمان الشامل والمستدام لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتلتزم ألمانيا التزاماً قوياً بنهج مراقبة الصادرات المتعددة الأطراف، وتسهم بنشاط في النظم الدولية القائمة لمراقبة الصادرات.

49 - وتنظم ألمانيا، بوصفها عضواً نشطاً في مجموعة موردي المواد النووية، إجراءاتها المتعلقة بترخيص الصادرات وفقاً لأهداف وشروط المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية. ومن ثم، تمثل ألمانيا امتثالاً صارماً للمبادئ الأساسية للضمانات وضوابط التصدير فيما يتعلق بعمليات النقل النووي للأغراض السلمية إلى أي دولة غير حائزة لأسلحة نووية، وإلى أي دولة على الإطلاق في حالة فرض ضوابط على عمليات إعادة النقل. وتُمارس ألمانيا سياسة متحفظة فيما يتعلق بنقل المنشآت والمعدات والتكنولوجيا والمواد الحساسة التي يمكن أن تستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تتبع ألمانيا نهجاً "جامعاً" فيما يتعلق بضوابط التصدير، وهو نهج يشمل مراقبة الأصناف غير المدرجة في القائمة والتي يحتمل أن تكون حساسة.

50 - ولدى ألمانيا تشريعات شاملة لضمان التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، بما في ذلك لوائح ترخيص الصادرات، وتدابير الإنفاذ، والعقوبات على الانتهاكات. وتعمل ألمانيا، في إطار مجموعة موردي المواد النووية، أيضا على مواصلة تطوير وتحسين المبادئ التوجيهية وتنفيذها وضوابط التصدير المتصلة بالأسلحة النووية، وتدعم الدول الأخرى في تعزيز آلياتها لمراقبة الصادرات من خلال المساعدة التقنية في مجال التوعية.

51 - ووفقا للمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، لا تنقل ألمانيا الأصناف والتكنولوجيات المدرجة في القائمة الموجبة لتطبيق الضمانات، إلى أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية إلا إذا كانت الدولة المستقبلة قد سبق لها أن أدخلت حيز النفاذ اتفاقا مبرما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقضي بتطبيق الضمانات المطبقة على جميع المواد الخام والمواد الانشطارية الخاصة على أنشطتها السلمية الحالية والمقبلة. ووفقا للمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، تأخذ ألمانيا دائما في الاعتبار ما إذا كانت الدولة المستقبلة قد أدخلت حيز النفاذ اتفاقا من هذا القبيل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى الإذن بنقل أصناف وتكنولوجيات أخرى من شأنها أن تشكل مساهمة كبيرة في أي نشاط ذي صلة بأجهزة متجزة نووية.

8 - الأمن والحماية المادية

ضمان أعلى مستويات الأمن والحماية المادية

52 - بهدف الحفاظ على أعلى المستويات الممكنة للأمن والحماية المادية للمواد النووية، تحتفظ ألمانيا بإطار تشريعي وتنظيمي نووي شامل وجيد الأداء بما يتماشى مع التزاماتها الدولية. وتخضع جميع جوانب ومراحل الأنشطة ذات الصلة بالمجال النووي في ألمانيا لإشراف الوكالات الحكومية المتخصصة، مما يكفل حماية المواد والمرافق النووية والوسائل المستخدمة في نقلها من الأعمال الكيدية والتدخل غير القانوني في أي وقت.

53 - وتطبق ألمانيا توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية (INFCIRC/225/Rev.4) (المصوّبة))، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. ويبرز من ذلك أن ألمانيا تلتزم باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، بما في ذلك المرفقات والتعديلات التي أدخلت عليها. وألمانيا طرف في الاتفاقية منذ عام 1991، وقد أودعت، في عام 2010، صك قبولها لتعديل الاتفاقية لعام 2005. وقد دخلت الاتفاقية المعدلة حيز النفاذ من خلال تشريعات وطنية في 8 أيار/ مايو 2016. ودعمت ألمانيا بنشاط الجهود الدولية الرامية إلى الحصول على النصاب القانوني لدخول الاتفاقية حيز النفاذ على الصعيد الدولي، وهي تواصل دعم إضفاء الطابع العالمي عليها. وتطبق ألمانيا مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة في جميع جوانبها إلى جانب مبادئها التوجيهية المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة.

مكافحة الاتجار غير المشروع والإرهاب النووي

54 - صدّقت ألمانيا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام 2007 وهي تدعم منذ ذلك الحين إضفاء الطابع العالمي عليها. وتقيم ألمانيا باستمرار إطارها الوطني الراسخ وتكيفه من أجل كشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وردعه والحيلولة دون حدوثه ومنع انتشار الأسلحة النووية بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية السارية وإطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بالأمن النووي وعدم الانتشار.

55 - وواصلت ألمانيا العمل بنشاط على تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن الإشعاعي والنووي من خلال مختلف الأشكال المتعددة الأطراف والثنائية. وعلى وجه الخصوص، قدمت ألمانيا عدة تبرعات لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وساهمت في وضع توجيهات في سلسلة الأمن النووي، وشاركت في تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية للوكالة، بما في ذلك مؤتمر تقني واسع النطاق بشأن نهج وتطبيقات أمن الحاسوب في مجال الأمن النووي عُقد في وزارة الخارجية الاتحادية في برلين في عام 2019. وقد نجحت ألمانيا في الاستفادة من الخدمات الاستشارية وخدمات استعراض الأقران التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخاصة من بعثة الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية التي أوفدت إلى ألمانيا في عام 2017.

56 - ومنذ عام 2012، تقوم وكالات إنفاذ القانون والجمارك المحلية بالإبلاغ عن مسائل الأمن النووي والإشعاعي من خلال نظام متخصص للحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ومن أجل الحفاظ على قدرة ألمانيا على الاستجابة لأحداث الأمن الإشعاعي والنووي، تواصل عقد دورات تدريبية وتمارين محلية واجتماعات لتبادل المعلومات بين جميع السلطات المعنية على أساس منتظم. وتشارك ألمانيا في تبادل المعلومات من خلال الاستفادة النشطة من قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحوادث والاتجار غير المشروع. وتتعاون ألمانيا كذلك داخل أطر برنامج المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المتعلق بالإرهاب الإشعاعي والنووي والنظام الأوروبي لبيانات المتفجرات والشبكة الأوروبية للتخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، والتي تتناول جميعها الاستخدامات غير المشروعة للمواد النووية أو غيرها من المواد المشعة، من بين أمور أخرى.

57 - وألمانيا عضو ممول منذ وقت طويل في الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وفي أعقاب نجاح ألمانيا في إنجاز مشاريعها في روسيا وبيلاروس في إطار الشراكة العالمية في مجال الأمن النووي، واصلت عملها مع الشراكة العالمية من خلال إطلاق مشاريع جديدة متعددة السنوات للأمن النووي في أوكرانيا. ومنذ عام 2015، خصصت ألمانيا حوالي 9,5 ملايين يورو لتعزيز الحماية المادية لمحطتين أوكرانيتين للطاقة النووية، وتعززت قريباً توسيع برامجها للأمن النووي في إطار الشراكة العالمية لتشمل بلداناً إضافية. ودعمت ألمانيا بنشاط المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي من خلال المشاركة في عدة تمارين نظمها المبادرة، وحضور اجتماعاتها العامة في هلسنكي، فنلندا، في عام 2015، وطوكيو، اليابان، في عام 2017، وبوينس آيرس، الأرجنتين، في عام 2019. واضطلعت ألمانيا بدور نشط في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. وقدمت هدية لمؤتمر القمة الأخير الذي عقد في واشنطن عام 2016 في شكل حلقة عمل دولية واسعة النطاق نظمها حول موضوع أمان المصادر المشعة وأمنها في وزارة الخارجية الاتحادية في برلين. ومنذ ذلك الحين، تشارك ألمانيا بانتظام في اجتماعات فريق الاتصال المعني بالأمن النووي.

58 - وتدعم ألمانيا بنشاط أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز ضوابطها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالمواد النووية. وقد مولت ألمانيا، من خلال مساهماتها المقدمة إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة، مشاريع في دول أعضاء شتى لزيادة الأمن المادي للمواد النووية والمصادر المشعة، وتحسين هيكل الأمن النووي للكشف عن المواد الخارجة عن نطاق الرقابة التنظيمية.

رابعاً - الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية

59 - إن ألمانيا ملتزمة، دون تحفظ، بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية، وفقاً لالتزاماتها الدولية بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، وبما يتماشى مع معايير التحقق التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان عدم الانتشار للأغراض السلمية. وبما أن الركيزة الثالثة تمثل حجر الزاوية الرئيسي للمعاهدة، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تنفيذها المستدام يعزز الهيكل العام للمعاهدة ومن شأنه أن يشكل دافعاً لإحداث تطورات إيجابية مماثلة في مجالات أخرى من المعاهدة أيضاً.

9 - توسيع التعاون

60 - تشيد ألمانيا بالعمل القيم الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدعمه دعماً كاملاً، ولا سيما في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني ومبادراتها المتعلقة بالاستخدامات السلمية، بوصفها وسيلتين فعاليتين لنشر فوائد التكنولوجيا النووية على الصعيد العالمي، مما يساعد العديد من البلدان على تلبية احتياجاتها الإنمائية والوصول إلى أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وألمانيا مساهم رئيسي في الموارد الخارجة عن الميزانية لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة.

61 - وقد ساهمت ألمانيا بشكل كبير في تحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سايبيرسدورف، وهي تتأسس، بالشراكة مع جنوب أفريقيا، مجموعة أصدقاء تجديد مختبرات التطبيقات النووية.

62 - وفي إطار فريق التنسيق المعني بمواقع إنتاج اليورانيوم الموروثة التابع لمشروع المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية، فإننا نقدم مشورة الخبراء فيما يتعلق باستصلاح النفايات الموروثة، ولا سيما في وسط آسيا.

63 - وتؤيد ألمانيا بقوة تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية في غير مجالات القوى إذ تسهم في تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب تواصل ألمانيا إسهامها في تطبيقات العلوم النووية في مجالات مثل الصحة، وحماية البيئة، والمياه، والأغذية، والزراعة.

64 - وتؤدي العلوم النووية أيضاً دوراً جوهرياً في البحوث الأساسية في مجال الفيزياء، التي توفر الأساس للتقدم المستمر في التطبيقات التي تعد بتوفير فوائد جديدة للبشرية في المستقبل. ويعتبر مصدر النيوترونات، مفاعل البحث العلمي ميونخ 2 في الجامعة التقنية في ميونخ، أحد أقوى مصادر النيوترونات وأكثرها تقدماً في العالم. وتستخدم النيوترونات المنتجة لصنع نظائر مشعة تستخدم لأغراض طبية، وصناعية - مثل فحص الإجهاد في خطوط السكك الحديدية - وبحثية. وتحتضن ألمانيا المركز الألماني للسنكروترون الإلكتروني (DESY)، أحد المراكز الرائدة في العالم لفيزياء المعجلات. وألمانيا هي أيضاً أكبر مساهم في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية.

65 - وفي إطار التعاون التقني، ترحب ألمانيا، كل سنة، بزملاء من العديد من البلدان في إطار زيارات علمية، علاوة على أنها تمنح تدريباً أطول أجلاً في مجالات مثل الطب النووي، وتحليل النظائر الهيدروجينية، والاختبارات غير المتلفة لأجل الاستخدامات الصناعية أو إدارة النفايات النووية. ومن أجل كسب وإعادة تأكيد اهتمام العلماء الشباب ببحوث الأمان النووي وإدارة النفايات، التي تغطي أيضاً دورة الوقود

بأكملها، تُعدّ ألمانيا إجراءات مكثفة في مجالات التعليم والتدريب والبحث، وكذلك في الإمكانيات الوظيفية، والتواصل الدولي والأنشطة الاقتصادية عبر الحدود، والتثبيات المجتمعي.

66 - وتدعم ألمانيا دعماً كاملاً النهج المتعدد الأطراف لدورة الوقود النووي، مع كفالة تطبيق مستويات عالية من الأمان والأمن والضمانات لحماية المصالح الجماعية للأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وترحب ألمانيا بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب في عام 2019.

10 - كفالة الأمان والأمن النوويين

67 - تشدد ألمانيا، إذ ترى أن فوائد التكنولوجيا النووية تكمن في طائفة واسعة من التطبيقات تتجاوز توليد الطاقة النووية، على ضرورة إخضاع جميع الاستخدامات النووية لأعلى مستويات الأمان والأمن. وتؤيد ألمانيا بقوة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النهوض بمعايير الأمان النووي والمبادئ التوجيهية للأمن. ومنذ عام 2015، أنفقت ألمانيا بالإضافة إلى دعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها رابع أكبر مساهم في ميزانية الوكالة، أكثر من 14,3 مليون يورو على مشاريع الأمان والأمن الثنائية.

68 - وفي هذا الصدد، تدعم ألمانيا بقوة الاتفاقيات ذات الصلة، وهي اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

69 - وتقدر ألمانيا كثيراً الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هيكल الأمان النووي العالمي. وعلى الصعيد الثنائي، تواصل ألمانيا، بوصفها رابع أكبر مساهم في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن خلال الاتحاد الأوروبي، دعم العمل القيم الذي تقوم به الوكالة من خلال المساهمات التي تقدمها إلى صندوق الأمان النووي.

70 - وتؤيد ألمانيا بقوة الاتفاقيات في ذلك المجال، ولا سيما اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتركز مساهماتنا بشكل خاص على حماية المصادر المشعة والمواد والمرافق النووية، وحماية البنية التحتية النووية من الهجمات الإلكترونية.

71 - وبرنامجنا الطويل الأمد لدعم ضمانات الوكالة هو من أقدم البرامج (أكثر من 40 عاماً) وأكثرها نشاطاً، وهو يسهم تقنياً ومالياً في تحقيق كفاءة وفعالية ضمانات الوكالة.